ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:05، العدد:02 (2021)، ص852-866

الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزمة السياسية 1962م-1963م

Independent Algeria between the ambition to build a country and a political crisis 1962-1963

هني شبرة أحمد*
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
ahmed.hennichebra@univ-alger2.dz

لزهر بديدة
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
lazharbedida@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/05/30
تاريخ القبول:
2021/09/16

الكلمات المفتاحية:
- ✓ جبهة التحرير الوطني
- ✓ الحكومة المؤقتة
- ✓ النظام الاشتراكي
- ✓ أحمد بن بلة

الملخص:

سنحاول من خلال مقالنا هذا التطرق إلى الظروف العامة التي واكبت استرجاع الجزائر لاستقلالها، من خلال تسليط الضوء على أهم الأحداث السياسية خلال الفترة الممتدة من سنة 1962م إلى سنة 1963م، حيث شهدت هذه المرحلة نجاح تحالف الرئيس أحمد بن بلة مع هيئة الأركان العامة للجيش في اعتلاء هرم السلطة في الجزائر، وقد أدّت هذه التطورات إلى دخول الجزائر في أزمة سياسية خانقة أثّرت بشكل كبير على عملية البناء السياسي، خاصة وأن الجزائر كانت حديثة الاستقلال فعوض توحد القيادات الوطنية دخلت هذه الأخيرة في صراع محتدم، وانتشرت التحالفات والتكتلات السياسية مما أدّى إلى تشتت الطاقات الوطنية.

Article info

Received:
30/05/2021
Accepted:
16/09/2021

Key words:
- ✓ National Liberation Front
- ✓ The One Party
- ✓ Socialism
- ✓ Ahmed Ben Bella

Abstract :

Through this work, we will attempt to address the general conditions that accompanied the independence of Algeria by shedding the light on the most important political events during the time period from 1962 to 1963, wherein the president Ahmed Ben Bella with the help of the general body of the military staff managed to gain power over the country. These events led to the beginning of a political crisis that deeply affected the political development of the newly independent Algeria. Furthermore, these developments which should have consolidated the country's power had instead started a full blown conflict that fragmented the national capacities and birthed different political factions.

*المؤلف المرسل

الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزمة السياسية 1962م-1963م

مقدمة

شهدت الجزائر عشية استرجاع سيادتها الوطنية أزمة سياسية خانقة عُرفت بأزمة صيف 1962م، وكادت أن تؤدي هذه الأزمة إلى تضييع إنجازات وتضحيات الشعب الجزائري، وبالرغم من الاجتماعات المتكررة للقيادات الثورية داخل الجزائر وخارجها من أجل تنظيم السلطة السياسية بعد استرجاع السيادة الوطنية، إلاّ أنّها لم تنجح في هذه المهمة، وخير دليل على ذلك الخلاف الكبير الذي وقع عشية انعقاد مؤتمر طرابلس (27ماي-7جوان 1962م)، وانقسام القيادات الوطنية مع بروز هيأة الأركان العامة للجيش على مسرح الأحداث ومحاولتها استقطاب بعض الرموز الثورية على غرار محمد بوضياف وأحمد بن بلة، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح بعض التفاصيل المهمة التي ميّزت الوضع السياسي في الجزائر عشية استرجاع الاستقلال، **فما هي طبيعة الصراع بين القوى والتكتلات الفاعلة داخل الساحة السياسية الجزائرية، وكيف رهنت الأزمة السياسية مستقبل بناء دولة في مستوى تطلعات الشعب الجزائري؟**

1. أزمة القيادة في الهيئات القيادية للثورة التحريرية والصراع على السلطة 1954م-1962م

يعتبر مشكل القيادة من المشاكل المعقدة التي أرّقت القيادات الوطنية منذ بدايات الحركة الوطنية في الجزائر، وغداة اندلاع الثورة التحريرية أدّت الأزمة السياسية التي عصفت بحزب الشعب الجزائري بين سنتي 1953م و1954م إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب القيادة خاصة بعد بروز بعض التطلعات الفردية للظفر بمنصب الزعامة وقيادة النضال الثوري، ليظهر مفهوم القيادة الجماعية على الساحة السياسة الجزائرية، ويتجسد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى للثورة التحريرية، وبهذه الكيفية نجح قادة الثورة في الحد من الانقسامات التي تهدد نجاح العمل الثوري[1].

لكن المتتبع لتطورات المشهد السياسي داخل الثورة التحريرية، وتحديدا منذ سنة 1956م يلاحظ عودة تيار التفرد بالقيادة والحكم ليهدد فعليا العمل الجماعي الثوري، وقد ظهرت هذه النزعة عند جماعة من المسؤولين الذين كانوا في الغالب بعيدين عن ساحة المواجهة والمعارك المسلحة، وللوقوف أمام هذا الخطر الجديد القديم سعى منظمو مؤتمر الصومام إلى كبح تقدم دعاة هذه النزعة الفردية من خلال خلق بعض الهياكل والأجهزة التي تضمن سير العمل الثوري بشكل جماعي، وفي هذا السياق اتخذ المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس في دورته الثالثة سنة 1959م قرار الاقتراع العام كوسيلة لانتهاج السلطة التشريعية بعد استرجاع السيادة الوطنية[2].

لقد أدّى غياب السلطة الوطنية الموحدة إلى نشاط التكتلات السياسية، وتركز هذا النشاط حول قوتين أساسيتين منذ سنة 1958م وهما: هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة هواري بومدين، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة يوسف بن خدة، وكان هواري بومدين يلح على ضرورة تشكيل مكتب سياسي جديد لجبهة التحرير الوطني مهمته اتخاذ القرارات السياسية باعتباره السلطة العليا في الجزائر، وتبعا لذلك تكون الحكومة المؤقتة خاضعة لسلطته، كما أنّ الانقسام داخل القيادة الثورية امتد أيضا إلى القادة الخمسة داخل

السجون الفرنسية، حيث أيّد كل من محمد بوضياف وحسين آيت أحمد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باعتبارها تمتلك الشرعية، وفي الاتجاه الآخر أيّد كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط قيادة الأركان العامة، وسعيهم إلى تشكيل مكتب سياسي جديد[3].

وبالعودة إلى السنوات الأولى التي طبعت تشكيل الحكومة المؤقتة، والتي تميّزت بسيطرة الباءات الثلاث على زمام القرارات داخلها، حيث أسّست لآليات سير وتطور النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال، وتميّزت هذه المرحلة بما يلي[4]:

- الاغتيالات السياسية.
- التوجه نحو الحكم الفردي وهيمنة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وقد برز ذلك من خلال سيطرة الباءات الثلاث على مؤسسات الثورة بالرغم من اختلافهم فيما بينهم.
- اختراق القانون وتجاوز صلاحيات أجهزة أخرى، والدليل على ذلك إنشاء الحكومة المؤقتة، وتصفية عبان رمضان.
- توريث الحكومة المؤقتة أزمة سلطة ونفوذ حادة، وهذا ما عانت منه مستقبلا.

وبالإضافة لما سبق ذكره يرى علي كافي أنّ قرار "**أولوية السياسي على العسكري**" يعتبر من الأسباب التي أدّت إلى انقسام القيادة الثورية حيث تصدعت الجبهة العسكرية للثورة التحريرية "**جيش التحرير الوطني**"، وأصبح التفرد في بعض القرارات المصيرية ميزة بعض قيادات الولايات في الداخل، وبهذه الطريقة تكرّست الخلافات بين الداخل والخارج وازداد التنافس على السلطة، وأكثر من ذلك فإن الانقسامات وترسبات ما قبل الثورة التحريرية "**مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية**" عادت لتظهر من جديد، كما ظهرت مراكز قوى جديدة كادت أن تمزق وحدة العمل الثوري لولا تدخل جيش التحرير الوطني الذي وقف حاجزا منيعا أمام هذه المحاولات الفاشلة[5].

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أنّ مشكل القيادة خلال الثورة التحريرية كان منطلقه الصراع على السلطة خاصة خلال السنوات الأخيرة للثورة التحريرية التي كشفت النوايا الحقيقية للعديد من القيادات الثورية التي وصل بها الصراع على السلطة إلى مرحلة التصفية الجسدية "**الاغتيالات**"، وينبغي أن نشير إلى نقطة مهمة ميّزت العمل الثوري، وهي غياب "**القائد الرمز**" لقيادة الثورة التحريرية مثل معظم الثورات التي شهدها العالم خلال هذه المرحلة، حيث كان من الممكن أن تتجاوز الثورة التحريرية العديد من المشاكل وفي مقدمتها مشكل القيادة.

2. جبهة التحرير الوطني بين ماضي الحركة الوطنية وتحديات العمل الثوري

لقد كان نجاح جبهة التحرير الوطني في توحيد الصفوف بين القيادات الوطنية سنة 1954م انجازا تاريخيا خالف كل التوقعات؛ لأن المتتبع لمجريات الأحداث التي سبقت الإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية

يدرك جليا حجم التحديات التي كانت تواجه هذا التجمع السياسي المشكل، فالأزمة السياسية التي عصفت بحزب الشعب الجزائري "**حركة انتصار الحريات الديمقراطية**" كادت أن تعصف بمجهودات القيادات الوطنية التي طبعت مسار النضال السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية، كما أنّ اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م، والتي كُلِّف أعضائها بالتحضير للثورة المسلحة أربكت بشكل مباشر حسابات دعاة العمل الثوري داخل الحزب.

وتماشيا مع هذه الظروف الصعبة حاولت مجموعة من القيادات الوطنية التي اتخذت موقف الحياد من الأزمة السياسية أن تأخذ زمام المبادرة بتفجير العمل المسلح، وكانت هذه القيادات الوطنية تدرك جليا أن تفجير الثورة لا بد أن يمر على عملية التعبئة الجماهيرية لذلك كان التفكير في تكوين تجمع سياسي يضم مختلف التشكيلات السياسية التي طبعت مسار الحركة الوطنية الجزائرية، وقد كانت هذه المهمة أمرا في غاية الأهمية والصعوبة نظرا للظروف المحيطة التي زادت من حدة التوتر بين القيادات الوطنية بالإضافة إلى الخناق السياسي الذي كانت تفرضه الحكومة الفرنسية خلال هذه المرحلة خاصة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، وكل هذه التحديات شكلت فيما بعد نقطة التقاء بين دعاة العمل الثوري ليكون تشكيل جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري في الثورة التحريرية نقطة البداية في عملية البناء السياسي الجديد، والذي أثّر بشكل مباشر في عملية تحديد معالم النظام السياسي في الجزائر حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية.

إنّ هدف الاستقلال الذي تبنّاه حزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية تبنته جبهة التحرير الوطني التي أصبحت وريثة هذا الرصيد من الوطنية الشعبية التي تشكّلت وتراكمت خلال سنوات عديدة من النضال السياسي، وحملت جبهة التحرير الوطني تلك التقاليد الوطنية الموروثة على عاتقها وانتقلت إلى مرحلة جديدة في النضال، وهي مرحلة العنف الثوري لتحقيق هدف القضاء على التواجد الاستعماري في الجزائر خاصة بعد فشل المقاومة السياسية في تحقيق مكاسب ملموسة لتحسين وضعية الشعب الجزائري الذي كان يئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي[6].

ويرى المؤرخ محمد حربي أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن تمثل قطيعة جذرية لا من الناحية السياسية أو الإيديولوجية؛ لأن قادتها جاؤوا من تشكيل المنظمة الخاصة، وكانوا جزءا من الأطراف المتصارعة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبالتالي فإنّ إيديولوجية الجبهة كانت متواصلة من حيث الأفكار ولا يختلف نهجها السياسي عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية[7].

وذكر بن خدة أنّ معظم قدماء حزب الشعب انضموا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وبصورة تلقائية، ومع مرور الوقت أصبح هؤلاء القادة هم المحرك الرئيسي فيها، وقيادتها في الكثير من المناسبات بالرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهتهم في أداء مهامهم حتى استرجاع الاستقلال الكامل للجزائر سنة 1962م، ليتحقق بذلك الهدف الذي أنشئت من أجله جبهة التحرير الوطني[8].

ويتضح من خلال تصريح بن خدة أنّ جبهة التحرير الوطني كانت امتدادا للاتجاه الاستقلالي في الجزائر منذ نشأته الرسمية سنة 1926م، وقد ساهمت أفكاره الراديكالية وفي مقدمتها الاستقلال في بث الشعور الوطني في العديد من القيادات الوطنية الشابة، هذه الأخيرة هي التي تبنّت فيما بعد فكرة العمل المسلح وبالضبط بعد تأسيس المنظمة الخاصة الجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري، ويبدو أنّ هذه الأفكار الثورية هي التي منحت قيادات حزب الشعب الجزائري الأولوية في تحمل العديد من المسئوليات داخل صفوف جبهة التحرير الوطني لكن ذلك لا يعني عدم وجود بعض القيادات الوطنية من التشكيلات السياسية الأخرى.

وأكد محمد العربي الزبيري ما صرّح به بن خدة حيث ذكر أنّ إعلان جبهة التحرير الوطني لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م جاء ليجسد إيديولوجية حزب الشعب الجزائري، ولتحقيق أهدافها تمّ تحديد التوجهات الأساسية لجبهة التحرير الوطني في ثلاث مجالات وهي:[9]

- **التوجه السياسي:** تضمن هذا التوجه دعوة جبهة التحرير الوطنية جميع التشكيلات السياسية الناشطة في الجزائر إلى الإعلان عن حل أحزابها، ودعوة مناضليها إلى الانضمام إلى صفوف الجبهة، كما أنّ الجبهة هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي.

- **التوجه الاقتصادي والاجتماعي:** تبنت جبهة التحرير الوطني إستراتيجية في هذا المجال سعت من خلالها إلى إحداث تغيير شامل في الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفها الاستعمار الاستيطاني الفرنسي القائم على استغلال الجزائريين، وحرمانهم من تسيير شؤونهم بأنفسهم.

- **التوجه الحضاري:** شمل هذا التوجه التركيز على مجالين مهمين في المجتمع الجزائري، وهما الدين باعتبار الإسلام الدعامة الروحية لاستمرارية ونجاح الكفاح المسلح في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني، والثقافة التي تعتبر منفذا مهما يتم من خلاله تكوين الفرد الجزائري من جديد بعد حملات التغريب والاستلاب الثقافي الذي تعرضت له الهوية الجزائرية طيلة مراحل التواجد الاستعماري منذ سنة 1830م[10].

لقد كانت دعوة جبهة التحرير الوطني إلى العمل الثوري، وتحملها المسؤولية الكاملة لتبعات هذه الخطوة المهمة حدثا هاما في تاريخ الجزائر المعاصر، وبهذا القرار الجريء نصّبت جبهة التحرير الوطني نفسها كتجمع سياسي موحد فوق كل التشكيلات السياسية القديمة التي طبعت مسار الحركة الوطنية الجزائرية باختلاف مشاربها الإيديولوجية لتعلن بذلك عن نهايتها، وفي خطوة مهمة غيّرت مسار النضال السياسي في الجزائر دعت المناضلين المنخرطين في صفوفها إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، وهكذا نجحت جبهة التحرير الوطني إلى حد كبير في إحداث قطيعة مزدوجة، قطيعة داخلية اتجاه الأحزاب السياسية الأخرى وقطيعة خارجية اتجاه السلطة الاستعمارية الكولونيالية[11].

ونجحت جبهة التحرير الوطني خلال العام الأول من الثورة التحريرية في تحقيق العديد من الانتصارات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ودعّمت هذه الانتصارات السياسية بمجموعة من القرارات الحربية الهامة والمصيرية، ومن بينها إعطاء الضوء الأخضر لجيش التحرير الوطني اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية

المناوئة للثورة التحريرية داخل العاصمة الجزائر وفي فرنسا، خاصة بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) في عملياتها العسكرية اتجاه هذا التنظيم المعارض لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية[12].

إنّ أهم ما يمكن استخلاصه من خلال تتبع المسار النضالي لجبهة التحرير الوطني منذ تشكيلها مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية هو انتهاجها لمبدأ الحزب الواحد، وهو مبدأ فرضته الظروف المحيطة التي حتّمت توحيد الجهود من أجل تحقيق هدف الاستقلال الوطني رغم وجود بعض الحركات المناوئة للجبهة على غرار الحركة الوطنية الجزائرية، لكن هذه الوحدة بدأت تتلاشى تدريجيا مع ظهور البوادر الأولى للمفاوضات الفرنسية الجزائرية، إذ بدأت بعض القيادات الوطنية تلمح إلى العودة إلى تشكيلاتها السياسية السابقة؛ لأن مصيرها بعد استرجاع السيادة الوطنية كان مجهولا، وهذا ما أدى لاحقا إلى بروز المعارضة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

3. استقلال الجزائر بين فرحة النصر والأزمة السياسية

مع دخول مفاوضات "**إفيان**" مرحلتها الأخيرة اشتد التنافس بين القيادات الوطنية للظفر ببعض المكاسب السياسية وفي مقدمتها السلطة، لتدخل الجزائر تبعا لذلك مرحلة خطيرة غذّتها النزعات الشخصية والفردية لتتضح أكثر معالم الأزمة السياسية المنبثقة عن تراكمات تاريخية تمتد فصولها إلى سنوات الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، وبذلك استمرت الخلافات السياسية إلى هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر المستقلة، ولم تنجح الاجتماعات واللقاءات المتكررة بين أطراف الصراع في إيجاد تسوية للخلافات القائمة، وإنّما تطور الخلاف إلى مشارف دخول الجزائر فصول حرب أهلية لخّصتها وقائع ما يعرف بأزمة صيف 1962م.

إنّ التضحيات التي جسّدها الشعب الجزائري في سبيل استرجاع سيادته الوطنية أنعشت في العديد من المناسبات حلم استرجاع السيادة الوطنية، لكن الواقع الذي أصبح يعيشه الشعب الجزائري عشية الاستقلال لخّص خيبة الأمل الكبيرة خاصة بعد المعارك التي دارت بين المجاهدين فيما يعرف بحرب الولايات، والتي انتقلت تداعياتها إلى مشارف العاصمة الجزائرية، وقد دفع هذا المشهد الأليم العديد من الجزائريين إلى الوقوف من جديد لكبح تقدم النزاع المسلح نحو مناطق أخرى؛ لأن ذلك كان سيؤدي إلى نتائج وخيمة على إنجازات الاستقلال.

وخلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية حظي الوفد الجزائري المفاوض بتأييد واسع النطاق بالرغم من بعض الاستثناءات، التي عكّرت سير المفاوضات وكان ذلك التأييد دليلا واضحا على رغبة الطرف الجزائري في وضع حد للحرب، التي أرهقت الشعب الجزائري، وكانت نتائج سنوات الحرب التي شملتها الثورة التحريرية (1954م-1962م)، دافعا قويا لخوض المفاوضات نظرا للخسائر البشرية الكبيرة التي مسّت خاصة الطرف الجزائري، فالأوساط الشعبية كانت تراهن على هذه المفاوضات لإنهاء هذه المآسي التي طالت الشعب

الجزائري، وتبعا لذلك كانت الحكومة المؤقتة في موقع قوة بخصوص التأييد الشعبي الذي حظيت به أثناء سير المفاوضات، لذلك كان حسم المفاوضات يحتاج إلى تأييد من طرف قيادة الثورة، ويبدو أنّ النعرات السياسية التي كانت منتشرة أثناء الثورة التحريرية استمرت إلى غاية التوقيع على النص النهائي لاتفاقيات إيفيان[13].

ولقد ساهم نجاح المفاوضات بين القيادة الثورية، والسلطات الفرنسية في الوصول إلى الإعلان عن قرار وقف إطلاق النّار في (19 مارس 1962م)، وأدخل هذا القرار الجزائر مرحلة جديدة بدأت من خلالها القيادة الثورية في التحضير لعملية التنظيم التي شملت مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأولت القيادة الثورية اهتماما أكبر لعملية التنظيم السياسي لمؤسسات الدولة، وواجهت هذه العملية صعوبات جمّة بالنظر إلى الظروف المحيطة آنذاك، فقد خلّفت اتفاقيات إيفيان ردود أفعال متفاوتة في صفوف القيادة الثورية، التي وقفت عاجزة في العديد من المناسبات عن إيجاد حل للخلاف الذي أعقب توقيع هذه الاتفاقيات.

وأدّت الاتهامات الموجهة من هيئة الأركان إلى الوفد المفاوض الذي كان يحظى بتأييد الحكومة المؤقتة إلى دخول الطرفين في مواجهة مباشرة، وكان كل طرف يترصد أخطاء الطرف الآخر لتكون بمثابة الحجة لإضعاف خصمه، ويبدو أنّ هيئة الأركان والحكومة المؤقتة لم تكن تعي خطورة هذا النزاع المبكر، الذي كان في ظاهره صراعا حول مكاسب الثورة وخدمة الصالح العام، إلاّ أنّ النزعة الفردية وحب السلطة كانت العنوان البارز في هذا الصراع، وهذا ما كشفته لاحقا أزمة صائفة 1962م حين دخلت الأطراف المتصارعة في مواجهة عسكرية مباشرة[14].

وبعد توصل المفاوضين الجزائريين والفرنسيين إلى إعلان اتفاق وقف إطلاق النّار بين وحدات جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي بتاريخ 18 مارس 1962م، والشروع في تنفيذ هذا القرار رسميا في اليوم الموالي 19 مارس 1962م، حيث تزامن هذا التاريخ مع إطلاق سراح المساجين الخمسة، وفي ظل هذه المستجدات بدأت تلوح في الأفق بوادر الصراع على السلطة، وتجسيد التحالفات التي كانت في معظمها امتدادا لتحالفات السنوات الأخيرة للثورة التحريرية، وأمام هذا الوضع المتأزم، والذي كان يوحي باصطدام وشيك بين مختلف التنظيمات الثورية، كان المجلس الوطني للثورة ممثلا في قيادته مجبرا للإجابة على العديد من التساؤلات وفي مقدمتها:

ماهي الطريقة التي يمكن من خلالها القضاء على الخلافات والصراعات الخفية التي كانت منتشرة خلال الثورة التحريرية، وكيف يمكن تأسيس سلطة وطنية في الجزائر المستقلة لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة؟

ظهر الانقسام بين القيادات الوطنية الجزائرية مع بداية جلسات اجتماع طرابلس 27ماي –7جوان 1962م، وتمّ برمجة العديد من المسائل المهمة خلال هذا الاجتماع ومن بينها وضع الخطوط العريضة لبرنامج طرابلس، والذي كان من المفروض أن يطبق في الجزائر المستقلة، وتعيين أعضاء المكتب السياسي الجديد لجبهة التحرير الوطني، ووافق غالبية أعضاء قادة الثورة الجزائرية على برنامج طرابلس دون معارضة

تذكر، غير أنّ الاتفاق على أعضاء المكتب السياسي كان شبه مستحيل خاصة وأن قوانين المجلس الوطني للثورة الجزائرية تنص على إلزامية اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين[15].

وكان الاختلاف حول التركيبة الجديدة لأعضاء المكتب السياسي بالإضافة إلى عدم توفر ثلثي الأصوات الضرورية لانتخاب القيادة الشرعية للجزائر، وتبعا لذلك افترق أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وغادروا مدينة طرابلس دون الحسم في مسألة السلطة العليا لقيادة الجزائر في عهد الاستقلال، وقد خلّف هذا الوضع المتأزم فراغا سياسيا وغياب سلطة وطنية موحدة واتجاه الجزائر نحو مستقبل مجهول، كما بدأت القوى السياسية الناشطة آنذاك بالتحرك في اتجاهات مختلفة، وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة، وهيأة الأركان العامة للجيش بقيادة هواري بومدين[16].

وبخصوص موقف الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة حول تشكيل المكتب السياسي من خلال قائمته التي أقصت أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث اعتبرها بمثابة هزيمة سياسية وسحبا للثقة منها، وهذا ما دفع أعضائها للانسحاب من الاجتماع قبل الموعد المحدد ليشرعوا بعد ذلك في انتهاج سياسة معارضة لمجلس الثورة من أجل الانفراد بالسلطة[17].

ويذكر عمر بوداود أنّه تقرر وضع حد للمناقشات في منتصف ليلة 6 جوان 1962م نظرا للوضع الخطير الذي كان ينذر باشتباك مباشر بين بعض القيادات، حيث خرج الجميع بشكل فوضوي، وغادر البعض في نفس اليوم إلى تونس، وبذلك افترق المجلس الوطني للثورة الجزائرية دون الحسم في موضوع تعيين القيادة السياسية، وهذا ما فتح المجال للعمل خارج مجال المؤسسات الشرعية لجبهة التحرير الوطني[18].

وخلّف اجتماع طرابلس ردود أفعال متفاوتة داخل صفوف القيادة الثورية التي بدأت تفقد تماسكها نتيجة العزلة التي أصبحت تعيشها بعض الهيئات القيادية للثورة على غرار الحكومة المؤقتة، حيث انسحب جل أعضائها من جلسات الاجتماع الذي كان من المفروض أن يُحدد مستقبل البلاد في كل المجالات، لكن شعور قيادة الحكومة المؤقتة بفقدانها السيطرة على الأوضاع أدخل أعضائها في صراع مباشر مع التحالف الآخر الذي كان يتسنى الفرصة المواتية للانقضاض على السلطة، لذلك كان انسحاب الحكومة المؤقتة نتيجة حتمية لتعفن الجو السياسي داخل جلسات هذا الاجتماع الذي ظهرت فيه جليا مطامح تحالف الرئيس أحمد بن بلة مع هيأة الأركان، والذي بدأ يُحقق بدوره تقدما ملموسا على حساب الحكومة المؤقتة التي تراجعت مكانتها[19].

وتحدّث بن خدة عن حدوث انقلاب في اجتماع طرابلس لإسقاط الحكومة المؤقتة، حيث أصبح الثنائي أحمد بن بلة وهواري بومدين يشكلان نواة المعارضة التي جمعت كل الرافضين للوضع السياسي القائم، والمرشحين للسلطة، لذلك سعى بن خدة للحفاظ على الحكومة المؤقتة خاصة بعد فشل المجلس الوطني للثورة

في تعيين قيادة جديدة لذلك ظلّت الحكومة المؤقتة هي السلطة الشرعية الوحيدة المعترف بها من طرف الشعب على المستوى الداخلي وعلى الصعيد الدولي، وهي المخولة لمتابعة مهمتها إلى غاية استرجاع الاستقلال[20].

وفي هذا الصدد تحدّث الطاهر زبيري عن التكتلات الرئيسة في صفوف القيادات الثورية (الزعامات الثورية)، حيث انقسمت إلى مجموعتين رئيستين وهي:

- **المجموعة الأولى:** يصطلح عليها "**جماعة تلمسان**" أو "**جماعة وجدة**"، انضم إلى هذا التكتل أغلب الزعامات العسكرية والسياسية وفي مقدمتهم أحمد بن بلة، العقيد هواري بومدين وقادة الولايات الثلاث وهم: العقيد طاهر زبيري (الولاية الأولى)، العقيد سي عثمان بوحجر (الولاية الخامسة)، محمد شعباني (الولاية السادسة).

- **المجموعة الثانية:** يصطلح عليها "**جماعة تيزي وزو**"، ضمّت بعض القيادات السياسية والعسكرية على غرار محمد بوضياف، كريم بلقاسم ومحند أولحاج قائد الولاية الثالثة، ووقفت الولاية الثانية إلى جانب الحكومة المؤقتة أما الولاية الرابعة فالتزمت الحياد[21].

ومع اقتراب موعد استرجاع الجزائر لاستقلالها لم تجد الحكومة المؤقتة مخرجا من الأزمة الجديدة، التي أصبحت تلوح في الأفق بعد أن ظهرت النوايا الحقيقية لهيئة قيادة الأركان، حيث أظهرت علنا نيتها في منافسة الحكومة المؤقتة على الانفراد بالسلطة، ونتيجة للانقسام الذي بدأ ينتشر داخل الحكومة المؤقتة بدأت هيأة الأركان مرحلة جديدة في الصراع على السلطة، وسعت الهيئة جاهدة لاستقطاب بعض الرموز الثورية لاستعمالها كطرف مؤثر في هذا النزاع على غرار أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر، وبعض السياسيين البارزين على غرار فرحات عباس لتدخل بذلك الحكومة المؤقتة مرحلة التراجع، وفقدان السيطرة على الوضع العام نتيجة لتحركات هيأة الأركان[22].

ومنذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في (19 مارس 1962م)، ودخول اتفاقيات "**إفيان**" حيز التنفيذ من الجانبين الجزائري والفرنسي، أصبحت الجزائر تبعا لذلك تعيش وضعا جديدا خلال هذه المرحلة الانتقالية، التي شهدت مجموعة من الأحداث البارزة، خاصة في ظل مخلفات اتفاقيات "**إفيان**" التي خلّفت انقساما داخل القيادة الثورية، و وجدت نفسها عشية الاستقلال منقسمة إلى مجموعات وتكتلات سياسية متناحرة فيما بينها، وكان الفوز بالسلطة الهاجس الأكبر الذي كان يراود أغلب القيادات الثورية، وسعت جاهدة لاستقطاب المزيد من الدعم في ظل هذا الصراع الذي خلّفته مجريات استرجاع السيادة الوطنية.

ويمكن القول بأنّ هذه التجاوزات أدّت مع مرور الوقت إلى تجسيد النزعة الفردية في النظام الجزائري المشكل في الغالب من هذا المنطلق، لذلك لم تجد العديد من القيادات الثورية مجالا للخوض في الممارسة السياسية بعد الاستقلال، حيث طبعت السلطة الحاكمة النزعة الفردية الممثلة في الحاكم الأول من جهة، وهيمنة النزعة العسكرية التي كانت امتدادا لمكانة جيش التحرير الوطني ودوره أثناء الثورة التحريرية.

وعشية الاستقلال اتضحت معالم التنظيمات الرئيسية، التي ظهرت كقوة موازية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، لتتضح أكثر خريطة الصراعات، وتتمثل هذه التنظيمات في:

- **جبهة التحرير الوطني:** وهي التنظيم السياسي الذي نجح في تعبئة الجماهير، والقوى الاجتماعية التي توحّدت لانتزاع السيادة الوطنية.

- **الولايات الست:** حيث قُسمت الجزائر أثناء الثورة التحريرية إلى ست ولايات، وتماشيا مع ظروف الحرب كانت كل ولاية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، والقيادة الخاصة لكن داخل الإطار العام للثورة.

- **جيش التحرير:** المكون من حوالي 30 ألف مقاتل، والذي تحول بعد تولي هواري بومدين مسئولية قيادته إلى تنظيم عسكري سياسي.

- **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:** وهي تنظيم دولي سياسي أنشأته قيادة الثورة سنة 1958م بالقاهرة ثم انتقلت إلى تونس[23].

وأشار الطاهر الزبيري باعتباره أحد الفاعلين الأساسيين في الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر عقب استرجاع الاستقلال إلى الأطراف الفاعلة من خلال مذكراته حيث ذكر أنّ الأزمة 1962م مثّلها جيش الحدود مدعما بثلاث ولايات وهي الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية، وشرع هذا التحالف في الزحف نحو العاصمة الجزائر من ثلاثة محاور لتتطور فصول الأزمة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولاية الرابعة والولاية الثالثة[24].

وحُسم الصراع لصالح جماعة تلمسان التي شرعت مباشرة في فرض سيطرتها من خلال تشكيل المكتب السياسي بتاريخ 22 جوان 1962م والمكون من سبعة أعضاء، وهكذا نشأت الأزمة السياسية التي أدت إلى انفجار قيادة جبهة التحرير الوطني، كما أنّ المكتب السياسي الجديد لم يكن قادرا على مواجهة القوة العسكرية بقيادة هواري بومدين الذي لم يكن يؤمن بالفكرة الحزبية[25].

ومن خلال تتبعنا لخريطة الصراعات والانقسامات التي حدثت بين القيادات الثورية والسياسية منذ إنهاء جلسات مؤتمر طرابلس في السابع جوان 1962م، نلاحظ جليا كيف ساهم الصراع على السلطة في خلق معارضات فردية وجماعية، كانت تهدف في معظمها للوصول إلى السلطة، لكن السؤال المطروح أين هو دور جبهة التحرير الوطني التي وحّدت هذه القيادات أثناء الثورة التحريرية أم أنّ دورها انتهى بمجرد الاقتراب من الإعلان عن الاستقلال؟

4. ممارسة جبهة التحرير الوطني للسلطة وتكريس الحكم الفردي 1962م-1963م

لقد عاشت الجزائر غداة استرجاع استقلالها ظروفا سياسية، اقتصادية واجتماعية معقدة، وكان لهذا الوضع الذي شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة الأثر الكبير فيما عرفته الجزائر من أحداث وتطورات سياسية خلال السنوات اللاحقة.

إنّ التناقضات المتراكمة التي طبعت الحياة السياسية بالجزائر بعد استرجاع الاستقلال، ساهمت بشكل مباشر في عرقلة التقدم نحو وضع نظام سياسي كفيل بتحقيق الاستقرار في ظل التوتر الذي شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة، وبالإضافة إلى جملة المشاكل المطروحة عشية الاستقلال والصراع على السلطة دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تميّزت بالعديد من التجارب الارتجالية الرامية إلى بسط السيطرة على مقاليد السلطة، وهذا ما أدى إلى حرمان الشعب من فرحة الانتصار من جهة، ومن جهة أخرى غلق الطريق أمام كل محاولة تهدف إلى توسيع دائرة النشاط السياسي[26].

إنّ جبهة التحرير الوطني التي تشكلت سنة 1954م، تمكنت سنة 1962م من تحقيق الهدف المنشود الذي أنشئت من أجله وهو استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال التام، وارتبط نجاح الجبهة في مهمتها بعامل الوحدة الوطنية التي جمعت مختلف الفئات والطبقات الشعبية المشكلة للمجتمع الجزائري، لكن مع اقتراب توقيع اتفاقية "**افيان**" مع الطرف الفرنسي في شهر مارس 1962م بدأت تظهر عوامل التفكك، والأخطر من ذلك بدأت بعض القيادات السياسية (التاريخية) تلوّح للخروج من الجبهة وتكوين تكتلات جديدة للوقوف أمام الخصوم خلال هذه المرحلة.

ويذكر سعيد بوالشعير السبب الذي جعل قادة الثورة لا يرسمون نهجا إيديولوجيا واضح المعالم بعد استرجاع الاستقلال، حيث أرجعه إلى عدم وضوح الرؤية الشاملة لديهم بخصوص النظام السياسي الذي ستتبعه الجزائر المستقلة، ورغم الاتفاق بخصوص إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، لكن هذا لم يكن كافيا لتحديد طبيعة معالم النظام السياسي في الجزائر وظهر الاختلاف وعدم الاتفاق[27]، ويبدو أنّ هذه الوضعية المجهولة المعالم هي التي ساهمت بشكل كبير في إدخال الجزائر في دوامة من الفوضى والاضطراب السياسي بعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962م.

واعترف بن خدة بالخطأ الذي أُرتكب في اجتماع طرابلس عندما تقرر الإعلان عن مبدأ الحزب الواحد، وأنّ الهدف من هذا القرار هو توحيد الصف وإبقاء الشعب مجند من أجل عملية البناء والتطور تحت قيادة حزب واحد هو جبهة التحرير الوطني، وكانت هذه نية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن بمجرد الإعلان عن الاستقلال تحوّلت الجمهورية الجزائرية إلى دكتاتورية الحزب الواحد، والتي تحولت مع مرور الوقت إلى دكتاتورية الرجل الواحد (الرئيس)[28].

وخلال هذه المرحلة (1962م-1963م)، شهدت جبهة التحرير الوطني موجة من الصراعات والتناقضات بين المناضلين، ولم تكن هناك محاولات جدية لإعادة عملية التنظيم بقدر ما كانت هناك محاولات لاستغلال الحزب لتحقيق أغراض شخصية للوصول إلى السلطة باستثناء بعض المحاولات، التي كانت تهدف إلى منح الحزب مكانته الحقيقية لكن الظروف المحيطة آنذاك، وتدهور العلاقة بين المناضلين حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، وبدل توحيد الصفوف بين المناضلين، ووضع حد للخلافات استمر النزاع الذي نتج

عنه إبعاد العديد من المناضلين من صفوف الحزب. وتكريسا لمفهوم الحزب الواحد لم يكن يسمح لأي كان بالتعبير عن أفكاره خاصة تلك الأفكار والمبادئ التي تتعارض مع توجهات النظام الحاكم، وتبعا لذلك تعرض المعارضون لسياسة النظام الحاكم لمضايقات وتهديدات؛ لأن الواقع السياسي في الجزائر تميّز خلال هذه الفترة بتمركز السلطات في يد الرجل الواحد (الرئيس) فهو المقرر الأول في البلاد[29].

لم تعد جبهة التحرير الوطني ذلك التنظيم الثوري القوي قادرا على لم شمل القوى المتصارعة التي وضعت حدا للحوار فيما بينها، وأصبح دورها يتراجع يوما بعد يوم بالرغم من المحاولات المتعددة للم الشمل، وتوحيد الصف، وتعددت الاجتماعات الرامية لتجديد قوى الحزب لكن معظم هذه الاجتماعات كان فصلا من فصول الصراع الخفي الذي أشعلته الرغبة في الوصول إلى السلطة، والقرارات الارتجالية الصادرة من بعض القيادات، وكان الحزب الوسيلة التي اشتدّ الصراع حولها.

وظهر جدال واسع في الجزائر بعد الاستقلال حول النظام الحزبي، والذي أدى إلى إقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة، وكان يجري جدال آخر بين قيادات جبهة التحرير الوطني دار حول طبيعة الحزب؛ لأن مؤتمر طرابلس لم يحسم ما إذا كان الحزب ذا طابع جماهيري أم أنه حزب طلائعي، فقد جاء في وثيقة مؤتمر طرابلس أنّه لتحقيق أهداف الديمقراطية الشعبية لابد من حزب جماهيري قوي وواع لكنه بعد بضعة أسطر تتناقض الوثيقة وتقول: "**إن الحزب الذي يمثل طليعة القوى الثورية في البلاد لابد أن يُبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف**"[30].

وأشار الزبيري إلى طبيعة النظام السياسي الحاكم خلال هذه المرحلة، حيث تمّ إقصاء كل من ثبتت علاقته بالمعارضة، وشرعت الحكومة بالموازاة مع ذلك في تطبيق سياسة ارتجالية، وتأكيدا على مكانة الحزب ودوره في عملية السيطرة على السلطة صرّح بن بلة في إحدى المناسبات لوزير الدفاع هواري بومدين: "**إنك تكون كل شيء بفضل حزب عتيد، ومن دونه لن تكون أي شيء**"[31].

كما أن اختيار الحزب الواحد لا يكفي لخلق سلطة ذات جوهر ثوري محصنة ضد كل التشويهات، وإذا كان تعدد الأحزاب في ظروف الاستقلال يقود إلى استيلاء رأس المال على السلطة، ومن بعد ذلك خنق الطاقات الشعبية، وبالمقابل فإن الحزب الواحد يمثل بدوره خطرا من نوع آخر لا يقل خطورة، وهو اغتصاب الحكم الفردي لفائدة طبقة معينة، ويجب أن يتم اختيار الحزب الواحد في جو من الوضوح والدقة يزيلان بذلك كل التباس فيما يخص أهدافه ومقوماته الاجتماعية ومبادئ سيره، وبدون ذلك فإن مخاطر الانزلاق نحو دكتاتورية برجوازية صغيرة، وإنما نحو تكوين فئة بيروقراطية تجعل من الجهاز أداة لإدارة مصالحها الخاصة[32].

وحاول أحمد بن بلة رئيس الدولة ورئيس الحكومة استعمال غطاء الحزب الواحد للتخلص من خصومه في رئاسة جبهة التحرير الوطني ورئاسة البرلمان، وبالتالي إحكام قبضته على جميع مؤسسات الدولة، وكان يسعى إلى إقامة حكومة مركزية قوية وقادرة على التحكم في شؤون الدولة، ومع نهاية سنة 1963م دعا الرئيس أحمد بن بلة إلى تنظيم مؤتمر وطني للحزب وتوحيد مؤيديه للسيطرة على قيادة أركان الجيش وإخضاع آخر

مؤسسة قوية لسلطته[33]، وقد كانت سنة 1963م حاسمة في تحديد نوعية وطبيعة النظام الحاكم في الجزائر واتضحت الرؤية أكثر من خلال مناقشة دستور 1963م، حيث برز اتجاه سياسي بقيادة فرحات عباس رئيس المجلس الوطني التأسيسي الذي كان يسعى لإقامة نظام سياسي شبيه بالأنظمة الأوروبية قائم على التعددية الحزبية ويسمح بحرية التعبير، وكان هناك اتجاه سياسي آخر تزعمه كل من أحمد بن بلة وهواري بومدين وكان يهدف إلى إقامة نظام اشتراكي يعتمد على الحزب الواحد[34]، واستطاع أحمد بن بلة فرض نظامه السياسي بمساعدة المؤسسة العسكرية التي رجّحت كفة الصراع لصالحه.

ونستنتج مما سبق ذكره أنّ نظام الحزب الواحد في الجزائر بعد استرجاع الاستقلال فتح الطريق للانتقال إلى "**شخصنة السلطة**" ودكتاتورية الحكم، فكل الظروف كانت تساعد على التحول إلى هذا النوع من الأنظمة خاصة بعدما تمّت السيطرة على الحزب "جبهة التحرير الوطني"، الذي أصبح أداة في يد السلطة ثم أداة في يد الرجل الأول "**الرئيس**".

خاتمة

لقد شكّل موضوع بناء الدولة الجزائرية والأزمة السياسية خلال الفترة التي أعقبت استرجاع الجزائر لاستقلالها تحديا كبيرا للقيادة الثورية نظرا لخطورة الموقف الذي أصبح يهدد مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة، وبالرغم من توحد القيادات الوطنية أثناء الثورة التحريرية إلا أنها لم تنجح في إيجاد نمط سياسي يمكنها من تسيير المرحلة الأولى للاستقلال باعتبارها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء الدولة الجزائرية في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...)، ولم تنجح اجتماعات القيادات الوطنية في توحيد الصفوف على غرار ما حدث في اجتماع طرابلس الذي أكد عمق الخلاف والصراع.

ويبدو أنّ تبني السلطة الحاكمة في الجزائر بعد الاستقلال مبدأ الحزب الواحد كان الغرض منه توحيد الطاقات الوطنية من أجل عملية بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة، لكن السنوات اللاحقة كشفت عكس ذلك إذ تحوّل الحزب "**جبهة التحرير الوطني**" إلى سلاح في يد السلطة لتثبيت نفوذها لأطول فترة زمنية ممكنة، وهذا ما أدّى إلى انعكاسات سلبية أثّرت بشكل مباشر على عملية التطور داخل أجهزة الدولة الجزائرية، كما أنّ حزب جبهة التحرير الوطني والذي كان من المقرر أن يضع السياسة العامة للدولة الجزائرية المستقلة تحوّل خلال هذه الفترة(1962م-1963م) إلى أداة تستعمل لأغراض شخصية والوقوف في وجه الخصوم.

ويبقى هذا الموضوع بحاجة إلى بحث ودراسة أكثر تعمقا، لما له من أهمية كبيرة في مسار تشكل النظام السياسي الجزائري من جهة وبناء الدولة الجزائرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأحداث السياسية التي شهدها الجزائر خلال هذه المرحلة المهمة.

الهوامش:

1 إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954خلال الثورة التحريرية م-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2015م، ص6.

2 المرجع نفسه، ص6.

3 عمار بوحوش، "**التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962م-1965م**"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد1، 30-6-2001م، ص150.

4 إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 86.

5 علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946م-1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص104.

6 بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954م**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012م، ص350.

7 محمد حربي، **الجزائر 1954م-1962م جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية. ش.م.م، بيروت (لبنان)، 1983م، ص145.

8 بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص350.

9 محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954م-1962م**، ج2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999م، ص ص9-11.

10 المرجع نفسه، ص11.

11 سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، ص335.

12 محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984م، ص148.

13 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص477.

14 أنظر: حكيمة شتواح، **أزمة صائفة 1962م بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2 –، 2017م، ص ص32- 54.

15 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص150.

16 المرجع نفسه، ص150.

17 لطفي الخولي: **عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين)**، منشورات التجمع البومدييني الإسلامي (1)، قسنطينة (الجزائر)، دون تاريخ، ص35.

18 عمر بوداود: **مذكرات مناضل من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني**، ترجمة: محمد بن أحمد بكلّي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص232.

19 بن يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص200.

20 المصدر نفسه، ص199.

21 الطاهر زبيري: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، ط1، الشروق للنشر والإعلام، الجزائر، 2011م، ص14.

22 علي هارون: **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م**، ترجمة: الصادق عماري أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص ص89-90.

23 لطفي الخولي: المصدر السابق، ص30-31.

24 الطاهر الزبيري: **نصف قرن من الكفاح**، المصدر السابق، ص16.

25 محمد العربي الزبيري: **حزب "جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف" تشريح الأزمة**، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص58.

26 سعيد بوالشعير: **النظام السياسي الجزائري**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1993م، ص ص36-37.

27 المرجع نفسه، ص102.

28 بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص164-165.

29 المصدر نفسه، ص165.

30 محمد بوضياف: **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009م، ص58.

31 محمد العربي الزبيري: **حزب جبهة التحرير الوطني من العلف إلى التلف**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، الجزائر، 2017م، ص187.

32 المجاهد، العدد240، 19نوفمبر1964م، ص7.

33 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص157.

34 المرجع نفسه، ص157- 158.